

الهجرة القسرية: إطار نظري لتحليل الأسباب والتداعيات

د. شاعة محمد جامعة محمد بوضياف/ المسيلة - الجزائر-

الملخص:

تزايدت الهجرة القسرية إلى حد كبير على مدى السنوات الثلاثين الماضية، وأصبحت قضية سياسية واجتماعية كبرى في أجزاء كثيرة من العالم. وفي الآونة الأخيرة شهدت المنطقة الأورومتوسطية أزمة لاجئين خطيرة ومشردين داخليا في العديد من الأماكن. وبالتالي، تمثل الهجرة القسرية تحديا كبيرا للمنطقة.

ولا يتضمن مصطلح الهجرة القسرية اللاجئين وطالبي اللجوء فقط، ولكن أي شخص أجبر على مغادرة موطنه بسبب العنف والاضطهاد، ومشروعات التنمية، والكوارث التي تتسبب فيها الطبيعة أو الإنسان. وتم تصميم هذه المقالة لتوفير إطار نظري لتحليل الهجرة القسرية في المنطقة الأورومتوسطية. والبداية ستكون بتقديم تعريفات للهجرة القسرية وأنواعها المختلفة، ثم مناقشة الوضع الحالي للأبحاث حول الهجرة القسرية، وستفحص المقالة الأدبيات الموجودة حول الهجرة القسرية من خلال التركيز على بعض القضايا الأساسية. وأخيرا، سوف تلقي نظرة على بعض تأثيرات الهجرة القسرية على الساحة الأورومتوسطية.

مقدمة:

إن الهجرة خاصة مجتمعية مستمرة طوال التاريخ الإنساني، غير أن أسبابها ومميزاتها وأنماطها وانعكاساتها تتغير على حسب السياق الزمني والمكاني، وكانت دائما مؤثرة على مختلف جوانب البيئات الداخلية للدول وكذا على مسرح العلاقات الدولية. واللافت للانتباه أنه حتى وقت قريب الاهتمام لم تنظر الأطراف الرسمية أو الأكاديمية البحثية إلى الهجرة بوصفها قضية مركزية، وحدث ذلك فقط ابتداء من الثمانينيات مع الشعور المتنامي بآثار الهجرات السابقة داخليا وخارجيا، وكان لتعاظم ضغوط ومعضلات

الهجرة على الدول المتقدمة خاصة الدور الأبرز في رفع قضية الهجرة إلى قمة الأجندة البحثية والسياسية العالمية.

والملاحظ أن الهجرة الدولية المعاصرة أكثر تعقيدا من الهجرات التي عرفتها البشرية فيما سبق، ومرد ذلك إلى ظهور أنماط جديدة من الهجرة، وهي متعلقة أساسا بأوضاع الناس الذين يتعرضون للتهجير القسري، وما يترتب عنها من نشوء أزمات تمس اللاجئين، وتؤدي في بعض الأحيان إلى خلق توترات متصاعدة بين البلدان المعنية بقضايا الارتحال والزواج والتهجير. وعليه برزت الحاجة إلى إعادة النظر في فهم مفاهيم وأسباب وتداعيات الهجرة القسرية، وهو طموح مشروع يحتاج إلى العمل على تطوير إطار نظري يمكن الدارسين من فهم مختلف أبعاد هذه الظاهرة المعقدة.

إن الحجة الأساسية التي تقود البحوث الحالية حول قضية الهجرة القسرية هي التأكيد على أن البشر يتخذون هذا القرار تحت طائلة الظروف الاستثنائية، وقد ساهمت هذه الأدبيات بشكل هام في تطوير الحقل البحثي الخاص بالهجرة القسرية. وفي هذا السياق يمكن التنويه بمسألتين:

- الأولى: حاولت الأدبيات العلمية تسليط الضوء على خطورة المشاكل التي تواجه اللاجئين والمشردين داخليا (النازحين) عن طريق التفرقة بين الهجرة الطوعية والقسرية.
- الثانية: قد أرست تلك الأدبيات أساسا غير مكتمل من أجل تطوير نظرية عن الهجرة القسرية.

وتهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى محاولة معالجة الإشكالية التالية:

- كيف يمكن تطوير إطار نظري يسمح للدارسين بفهم ظاهرة الهجرة القسرية وتطبيق مخرجاته على إشكاليات الهجرة في العلاقات الأورومتوسطية؟

ولتحقيق هذا الهدف نحتاج من الناحية التحليلية إلى اختبار الفرضية المركزية التي مفادها أن إمكانية تطوير نظرية مكتملة المعالم حول أسباب وأبعاد الهجرة القسرية مرهونة بربط مستوى التحليل الكلي (الوطني وعبر الوطني) بمستوى التحليل الجزئي (ما دون الوطني).

أما من الناحية المنهجية فإن دراسة الارتباط العلمي بين الهجرة القسرية والأبعاد السياسية الأمنية والسوسيواقتصادية والجغرافية خاصة في ظل الأوجه المتعددة للتفاعل الإنساني في الفضاء الأورومتوسطي، هي ظاهرة قابلة للوصف والتفسير والتنبؤ العلمي.

وعليه ينطوي موضوع التحليل لهذه الظاهرة في البداية على وصف الظاهرة من خلال رصد المضامين المفاهيمية الأساسية للهجرة القسرية والمصطلحات المتقاطعة معها. ثم تأتي المرحلة الثانية التي تعنى بتفسير الظاهرة بواسطة تحديد مجموعة المتغيرات التفسيرية التي تؤثر على الصلة بين الهجرة وأبعادها المختلفة، وقياس الوزن النسبي لكل متغير مقارنة ببقية المتغيرات الأخرى، وذلك بهدف تعزيز مقدرة الربط بين المستويين الكلي والجزئي. وفي الأخير تتطرق الدراسة إلى عرض التداعيات المختلفة للهجرة القسرية، مع التركيز على نموذج إمبريقي ممثلاً في تأثير مسألة الهجرة القسرية على العلاقات الأورومتوسطية.

أولاً: الهجرة الطوعية والهجرة القسرية: المضامين المفاهيمية

تنطوي الهجرة الدولية على حركة الناس عبر حدود الدول، فالمهاجرون الدوليون يتكونون الولاية القانونية لإحدى الدول ويصبحون خاضعين لولاية دولة أخرى، ويمكن أن تكون الهجرة طوعية أو قسرية تبعاً للدوافع المختلفة الكامنة وراء قرار الهجرة.

1- الهجرة الطوعية

يتخذ هذا النمط من الهجرة أشكالاً مختلفة، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات فرعية، وتستبطن الفئة الأولى المستوطنين الدائمين، مثل الهجرة الواسعة التي قام بها الأوربيون باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية، أو المهاجرين الذين شكلوا الأقليات الآسيوية والإفريقية الكاريبية في بريطانيا. وتضم الفئة الثانية المستوطنين المؤقتين الذين يشكلون جل المهاجرين الطوعيين، وهي تشمل الناس الذين ينتقلون لاكتساب العلم أو ترويج التجارة أو لغرض السياحة، زيادة على الكثير من المهاجرين المؤقتين الذين يؤدون عملاً محددًا، مثل العمال الذين يفدون إلى دول الخليج التي تعرف ازدهاراً اقتصادياً يحركه النفط. وأخيراً، تتجسد الفئة الثالثة في الهجرة غير الشرعية التي يمكن أن تكون مؤقتة أو دائمة، لكن الدول المتلقية لا تعترف ولا تسمح بها سواء أكانت مؤقتة أو دائمة.¹

وقبل مناقشة مفهوم وأسباب الهجرة القسرية، من المستحسن التطرق بإيجاز إلى خلفية تدفقات الهجرة في نصف القرن الماضي، فقد كانت الأنواع الثلاثة الأكثر شيوعاً للهجرة هي إعادة التوطين الدائم Permanent resettlement (أساساً لأسباب اقتصادية)، وهجرة العمالة المؤقتة Temporary labour migration والهجرة القسرية Forced migration (بسبب العنف أو النزاعات المسلحة). وغالباً ما أدت هذه الأنواع الثلاثة لاحقاً

الهجرة القسرية: إطار نظري لتحليل الأسباب والتداعيات د. شاعة محمد

إلى مزيد من الهجرة لغرض جمع شمل الأسرة، وشكلت بذلك أكبر تدفق في العديد من البلدان المستقبلية. وكما تطورت اتجاهات الهجرة فإنه حدث مزيج بين الأنواع المذكورة آنفا وأصبحت مشتركة، لأن المهاجرين يمتلكون عدة أسباب تجعلهم يتركون بلدانهم الأصلية.

وتعود تدفقات المهاجرين بعد الحرب العالمية الثانية إلى أسباب اقتصادية في ظل برامج الهجرة الاقتصادية التي ساعدت على إقامة الجسور بين الجماعات في بلدان المنشأ وبلدان الاستقبال، مما يقود إلى تكيف أسهل بالنسبة للقادمين الجدد. علما أن الكثير من النقاش الدائر حاليا حول السياسة الأوروبية للهجرة يتمركز على تنظيم الهجرة الاقتصادية، وبشكل خاص، استهدفت السياسات إعطاء أسبقية عالية للعمال المهرة على حساب العمال ذوي المهارات المتدنية.

وعلاوة على ذلك، تركز النقاش حول التمييز بين اللاجئين والمهاجرين لأسباب اقتصادية، و على الرغم من أنه يكاد يكون من المستحيل تحقيق هذا التمييز، فإن الضغط باتجاه قرار الهجرة غالبا ما يتم بناؤه على الرغبة Desire سواء للهروب من الفقر أو الهرب من الصراعات وانتهاكات حقوق الإنسان على حد سواء؛ ومن المعروف أن الاقتصادات الضعيفة في كثير من الأحيان موجودة أيضا في الدول غير القادرة على حماية حقوق الإنسان لمواطنيها، وبالتالي فهي تنطوي على أسباب ودوافع مختلفة للهجرة.²

2- الهجرة القسرية

تشير الهجرة القسرية أو التهجير وتسمى أيضا بالاجتثاث إلى هجرة السكان من موطن الإقامة المعتاد إلى مكان آخر دون إرادتهم، بسبب عوامل متعددة كالحروب والاضطهاد السياسي والكوارث الطبيعية، كما تعني أيضا الانتقال القسري لشخص أو أشخاص بعيدا عن المنزل، أو المنطقة، وهي عادة ما تتضمن العنف والقسر وكذا التطهير العرقي أحيانا.³

ويتم تعريف المهاجرين قسرا بأنهم الأشخاص الذين يفرون أو مضطرون لترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة بسبب أحداث تهدد حياتهم أو سلامتهم. والهجرة القسرية لديها العديد من الأسباب وتأخذ أشكالا عديدة، بحيث يقرر الناس المغادرة بسبب الاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان والقمع والصراع والكوارث الطبيعية وكذا التي من صنع الإنسان، ويغادر العديد من تلقاء أنفسهم للهروب من هذه الحالات التي تهدد

الهجرة القسرية: إطار نظري لتحليل الأسباب والتداعيات د. شاعة محمد

الحياة، وفي عدد من الحالات المتزايدة يترك الناس منازلهم بسبب سلوكات الحكومات والمتمردين العازمين على تفريغ أو تحويل التركيبة العرقية أو الدينية المتعلقة بإقليم معين. ويشمل هذا التعريف من المهاجرين قسرا الأشخاص الذين يعبرون الحدود الدولية بحثا عن ملجأ وكذلك أولئك الذين نزحوا داخليا، ويهتم أيضا بالأشخاص الذين هم في أعلى مستوى من خطر التهجير القسري، ولا سيما السكان المدنيين المتضررين من الحرب والأشخاص عديهي الجنسية.⁴

وتنقسم الهجرة القسرية إلى صنفين رئيسيين، حيث يطلق على النوع الأول بالتهجير الخارجي، ومقصوده أن يهجر الناس خارج أوطانهم بقوة السلاح، كما حدث مع الشعب الفلسطيني عام 1948، أو إلى ما احتل من فلسطين في ذلك العام، أو إلى المتبقي منها والذي سمي بعد ذلك بالضفة الغربية وقطاع غزة، وصودرت ممتلكاتهم ودمرت قراهم، وهذا ما يسمى بالتطهير العرقي وهو من أبشع أنواع التهجير. واثرب حرب 1967 اضطرقسم كبير من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الهجرة باتجاه الأردن ومصر، ومنعوا من العودة إلى فلسطين. وما حدث مع الأفارقة الذين اقتيدوا إلى أمريكا واقتلعوا من جذورهم منذ ما يزيد على مائتي عام وبيعوا رقيقا في العالم الجديد، أو باتفاقيات دولية تنفذ بالقوة مثل ما حدث مع مسلمي كرواتيا بعد اتفاقية دايتون عام 1995.⁵

أما النوع الثاني من الهجرة القسرية فهو التهجير الداخلي أو النزوح، وتعني كلمة النزوح Displacement في المعجم الإنجليزي الانتقال أو ترك المكان المعتاد، كما استعملت عبارة Internal displaced person في القانون الدولي ومختصرها IDPs، لتشير إلى الأفراد الذين انتقلوا من أماكن إقامتهم وتركوا مناطقهم الأصلية إلى مناطق أخرى داخل حدود دولهم، خوفا من النزاعات والحروب الأهلية، أو بسبب إنتهاك حقوقهم الأساسية، أو حماية لأنفسهم من الكوارث الطبيعية.

وللتوضيح فإن السمات التي تميز النازحين هي فقدان الإرادة، كونهم خرجوا من مناطقهم وأماكن إقامتهم بالإكراه ولأسباب خارجة عن إرادتهم، بحثا عن الأمن والحماية والسلام.⁶

وبالرغم من أن الأسباب التي تؤدي للنزوح واللجوء متشابهة، إلا أن هناك فرقا واضحا هو أن اللاجئ يترك موطنه لنفس الأسباب السابقة الذكر، لكنه يتعدى حدود دولته إلى دولة غيرها، ومن الناحية القانونية فإن اللاجئ هو شخص خارج بلده، ولديه

الهجرة القسرية: إطار نظري لتحليل الأسباب والتداعيات د. شاعة محمد

خوف مرير يجعله يخشى أن يتعرض للاضطهاد في حال العودة، وقد تم تطبيق وضع اللاجئين أكثر من مرة وعلى نطاق واسع، ليشمل أيضا أشخاصا آخرين مثل أولئك الذين هم خارج بلدهم الأصلي بسبب الصراع المسلح والعنف المعمم والعدوان الأجنبي، أو الظروف الأخرى التي تهدد بالغا النظام العام وتحتاج إثر ذلك إلى الحماية والمساعدة الدولية.⁷ أما النازح فيترك منطقة إقامته إلى أماكن أخرى في داخل حدود دولته فقط، واللاجئ يكتسب حق حماية دولية له وفقا لقانون حماية اللاجئين واتفاقية جنيف سنة 1951، بينما النازح فلا يوجد قانون دولي يكفل حمايته، إلا أن عدة قوانين دولية تناولت حماية النازحين كالقانون الدولي الإنساني والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، غير أنها لا تتمتع بفاعلية كبيرة بسبب رفض وممانعة الحكومات.⁸

وحسب ستيفان كاستل S. Castles فإن الهجرة القسرية تضم على العموم

الأصناف التالية :

- اللاجئين Refugees: وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين، إن اللاجئ هو شخص يقيم خارج بلد الجنسية، وهو غير قادر أو غير راغب في العودة بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العرق والدين والجنسية، أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية. وقد وسعت اتفاقية اللاجئين لمنظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969، من تعريف اللاجئ ليشمل الأشخاص الفارين من الحرب.

- الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية الأممية السامية لشؤون اللاجئين UNCHR، ويشمل أيضا بعض طالبي اللجوء والمشردين داخليا والعائدين.

- طالبو اللجوء Asylum seekers: وهم الناس الذين عبروا الحدود الدولية بحثا عن الحماية.

- المشردون داخليا Internally displaced persons (IDPs).

- أوضاع اللاجئين التي طال أمدها Protracted refugees situations: هم اللاجئين الذين يجدون أنفسهم في حالة طويلة الأمد ومستعصية من النسيان (خمس سنوات أو أكثر حسب UNCHR). وقد لا تكون حياتهم في خطر، ولكن تبقى حقوقهم الأساسية والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية الأساسية لم تتحقق بعد سنوات في المنفى أو في المخيمات. واللاجئ في هذه الحالة هو في كثير من الأحيان غير قادر على التحرر من الاعتماد القسري على المساعدات الخارجية.

الهجرة القسرية: إطار نظري لتحليل الأسباب والتداعيات د. شاعة محمد

- العائدون Returnees: معظم اللاجئين والنازحين يريدون العودة إلى ديارهم في أقرب وقت تسمح به الظروف، ومنه فهم يحتاجون إلى المساعدة والحماية.
- النازحون بسبب التنمية Development displaces (DIDR): هم الناس المضطرة للتحرك نتيجة لمشاريع التنمية التي تتم على نطاق واسع، مثل السدود والمطارات والطرق والمناطق المحمية والإسكان في المناطق الحضرية. يتم استخدام DIDR اختصاراً للإشارة إلى النزوح الناجم عن التنمية وإعادة التوطين.
- النازحون بسبب الظروف البيئية Environmental displaces
- النازحون بسبب الكوارث Disaster displaces
- تهريب البشر People-trafficking: الاتجار بالبشر عبر الحدود الدولية لأغراض الاستغلال.⁹

وعلى صعيد آخر، يستخدم بعض الدارسين مفهوم "هجرة الأزمات" باعتبارها ستجابة لمجموعة العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية¹⁰ المعقدة التي قد يشحذها حدث قوي ولكنه لا يتسبب في وقوعها. فبعض الأحداث أو الآليات يجب التعامل معها على أنها مجرد جانب واحد فقط من الأزمة المتجذرة في ظروف من الظلم أو الاستضعاف الممنهج، التي تجعل فئات بعينها أكثر عرضة للتهجير من غيرها. وبالنظر إلى مصطلح "هجرة الأزمات" من هذا المنظور، سنجد أنه ينطوي على الضغوط الشديدة الواقعة على الفرد أو الجماعة المرتحلة بدلاً من الإشارة بالضرورة إلى وجود حدث جلل أو مفاجئ.¹¹

ولا تقل أهمية قضايا الحماية والمساعدة في أعقاب الكوارث الطبيعية عنها في أوقات النزاع؛ فقد يُعاني المهجرون من عدم حصولهم على حقوقهم ومواردهم الأساسية مما يُصيهم بالالام النفسية. ومع ذلك، مازال تركيز المجتمع الدولي منصباً حتى وقت قريب على حماية المهجرين جراء النزاع على الرغم من تزايد عددهم بفعل الكوارث الطبيعية. وقد أعرب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين قائلاً: "مع أن طبيعة التهجير القسري سريعة التطور، فالاستجابات التي يُتيحها المجتمع لدولي لا تواكب تلك السرعة"¹².

ثانيا: التحديات النظرية في مجال الهجرة القسرية: المواضيع والطروحات النظرية بالرغم من التراكم المعرفي الموجود، فإن قائمة البحث لازالت تقتصر إلى حد كبير على تحليل بيانات المستوى الوطني وعبر الوطني بسبب الالتزام بنموذج الخيار العقلاني، ويحتاج هذا الأخير إلى مزيد من التنقيح النظري واستخدام التحليل ما دون الوطني Subnational مما يوفر فرصة صقل الربط بين مستويي التحليل الكلي والتحليل الجزئي. لذا يشير بعض الدارسين إلى أنه من شبه المستحيل إجراء مراجعة شاملة للأدبيات المتوفرة حول الهجرة القسرية، ولكن يمكننا تنظيم الظاهرة محل الدراسة بواسطة تحديد موضوعات التحقيق التي تشمل العلاقة بين الهجرة القسرية والقضايا الفرعية التالية: الصراعات المسلحة، الفرصة الاقتصادية، الشبكات الاجتماعية، العوامل الفيزيائية (الجغرافيا والبنى التحتية).¹³

1- الصراعات المسلحة

خلصت العديد من البحوث السابقة بشأن الهجرة القسرية أن الصراع أو العنف هو السبب الرئيسي للتهجير القسري، وعلى الرغم من أن معظم العلماء يتفقون على أن جميع أنواع العنف (أو الحرب بشكل عام) تُولد التهديد، مما يضطر الناس لاتخاذ خيار صعب هو ترك منازلهم من عدمه، فإنه يمكن تسجيل بعض الخلاف حول نطاق وطبيعة الصراع اللازمة لتحريك النزوح الكبير للمدنيين. وعلى سبيل المثال، اقترح زولبرغ Zolberg وآخرون سنة 1989 أن الحرب الدولية هي السبب المحتمل لتدفقات اللاجئين، ومن جهته أجرى شميدل Schmeidl سنة 1997 واحدة من أقدم التحاليل الكمية متعددة المتغيرات حول أسباب الهجرة القسرية، وخلص أن مشاركة دولة في الحروب الدولية لها تأثير إيجابي متواضع على تدفقات اللاجئين.¹⁴ ومع ذلك، لم يجد دافنبورت Davenport وآخرون سنة 2003 الدعم لفرضية أن مشاركة البلاد في حرب دولية لها تأثير إيجابي على الهجرة القسرية.¹⁵ ومن ناحية أخرى، وجد مور وشيلمان Moore and Shellman 2004 أن وجود القوات الأجنبية في البلاد سيكون عاملا هاما منتجا للمهجرين قسريا.¹⁶

وبناء على النتائج التي توصل إليها التحليل عبر الوطني في الفترة 1976-1996، استنتج ميلاندر وأوبرغ Melander and Oberg في سنة 2006 أن الصراعات الإقليمية الدولية لا تولد بشكل كبير المهاجرين قسريا، وأن ارتباط الكوارث الكبيرة للهجرة القسرية مع النزاع المسلح الدولي هي استثنائية.¹⁷ وفي دراسة أخرى أنجزت سنة 2007 أكد الباحثان

الهجرة القسرية: إطار نظري لتحليل الأسباب والتداعيات د. شاعة محمد

أن الانتشار الجغرافي للصراع بدلا من شدة العنف التي تقاس بحالة وفاة أثناء المعركة، يشكل مؤشرا هاما للهجرة القسرية.¹⁸ أما في عمل شمل الفترة 1990-1994 فقد لاحظ نفس الباحثين مع هول Hall في سنة 2009 أن الصراعات المدنية التي بلغت ذروتها في عصر ما بعد الحرب الباردة لم تؤد في المتوسط إلى الهجرة القسرية.¹⁹

وانشغل الدارسون أيضا بالإبلاغ عن نتائج مختلفة حول العلاقة بين الصراع العرقي والتهجير القسري، وأكدوا أن الصراع العرقي هو من العوامل الهامة للهجرة القسرية. وقد حلل العلماء أيضا أثر العنف الذي ترتكبه الحكومة ضد العنف الممارس من قبل المتمردين، ووجدوا أن كلا العنفين مسؤولين عن حالة النزوح. كما أقرت الأعمال التي حللت تأثير حجم الإبادة الجماعية والجرائم السياسية Politicide على التهجير القسري بنفس النتائج. وفي سلسلة من التحاليل عبر الوطنية حول الهجرة التي شملت 129 بلدا في الفترة 1964-1989، حلل دافنبورت وآخرون التهديدات التي تمارسها الدولة في شكل إبادة جماعية وجرائم سياسية، والسلوك العنيف للمنشقين، والتهديد الذي تنتجه الهجمات المضادة بفعل الحرب الأهلية، وتوصل الباحثون إلى ثلاثة أنواع من العنف السياسي لها تأثير قوي على صافي الهجرة، ويقول البعض أنه في حين أن القمع الذي تمارسه الدولة أمر مهم باعتباره مؤشرا للهجرة القسرية فإن الإبادة الجماعية ليست كذلك، واستقصى مور وشيلمان أيضا خصائص الدولة التي من المرجح أن تنتج أعدادا متنوعة من اللاجئين والمشردين داخليا. وأفاد الباحثون أن البلدان التي تواجه العنف الذي ترعاه الدولة مثل الإبادة الجماعية أو الجرائم السياسية أدى إلى إنتاج المزيد من اللاجئين أكثر من تلك البلدان التي تتعرض للحروب الأهلية، بينما الدول التي يحيط بها جيران استبداديون وفقراء ولدت عددا أقل من اللاجئين مقارنة بالنازحين.²⁰

وقد حقق العلماء أيضا في تأثير انتهاكات حقوق الإنسان على الهجرة القسرية، ففي سنة 1997 استخدم شميدل الحريات المدنية والحقوق السياسية كمؤشر، ووجد أن انتهاكات حقوق الإنسان والحريات السياسية لا تترك آثارا كبيرة على التهجير القسري. بينما عثر مور وشيلمان في 2004 على أهمية الارتباط بين مستوى الإرهاب السياسي واحتمالية وحجم الهجرة القسرية. وعلى الرغم من الاختلافات الطفيفة في النتائج، خلصت معظم البحوث إلى أن انعدام الحريات السياسية وسيادة القانون تسبب في

الهجرة القسرية: إطار نظري لتحليل الأسباب والتداعيات د. شاعة محمد

الهجرة القسرية، وأن الدول التي لا تحترم حقوق الإنسان تنتج المهجرين قسرا أكثر من تلك التي لا تفعل ذلك.

وفيما ما وراء العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، حلل العلماء تأثير تغيير النظام، وتوصلت النتائج إلى أن انتقال النظام يشكل مؤشرا هاما للانتقال، وتدقيقا إن انتقال النظام يقلل من عدد المهاجرين قسرا في حين أن انهيار النظام يزيد من عددهم، ولاحظ آخرون ارتباط المستوى العالي من الديمقراطية بانخفاض في احتمالات الهجرة القسرية.²¹

2-الفرص الاقتصادية

تعد الفرصة الاقتصادية بمثابة العامل الثاني الأهم في تحديد قرار الأفراد بشأن الفرار أو البقاء في مواجهة العنف، وأشارت العديد من التحليلات منذ فترة طويلة بأن الفرص الاقتصادية التي تقاس بمستوى التنمية الاقتصادية والفقر في بلدان المنشأ وبلدان المقصد مرتبطة مع ظاهرة الهجرة القسرية.

استخدم الباحثون في هذا المجال الناتج القومي الإجمالي GNP ومعدل الدخل الفردي GDP لاستكشاف الفرصة الاقتصادية، ولكنها لم تبرز كمؤشر هام للتنبؤ بالهجرة القسرية. ومن جهة أخرى، وجد بعض الباحثين أنه عند مواجهة العنف فإن البلدان ذات المستويات العالية من التنمية الاقتصادية المقاسة بمعدل استهلاك الفرد للطاقة تميل إلى إنتاج عدد أقل من اللاجئين. وأقر البعض بأن البلدان التي تشهد ارتفاع الناتج القومي الإجمالي للفرد الواحد، مما يعني توافر فرص اقتصادية أفضل، تنتج بشكل ملحوظ عددا أقل من المهاجرين قسريا مقارنة بالبلدان التي يكون فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي متدنيا. وفي معظم الأعمال الأخيرة لكل من مور وشيلمان تم التركيز على العوامل التي تؤثر على اختيارات الجماهير لاتخاذ الخطوة باتجاه أن يصبحوا إما لاجئين أو مشردين داخليا وخيارات اللاجئين بعدما قرروا الفرار، وبعد تحليل الشد والجذب بين مختلف العوامل، توصل الباحثان إلى أن الفرص الاقتصادية في محل الإقامة لها تأثير سلبي وكبير في شرح الهجرة القسرية، مما يشير إلى أن عددا أقل من الناس من المحتمل أن يغادروا المناطق التي تتمتع بمستويات عالية من التنمية الاقتصادية.²² زيادة على ذلك، استنتجا أن اللاجئين يفضلون الانتقال في البلدان ذات الفرص الاقتصادية الأفضل، بينما أعدادهم تميل إلى أن تكون أقل باتجاه البلدان ذات متوسط الأجور المنخفض.

وعلى العموم، تشير هذه النتائج إلى أن الفرصة الاقتصادية من المحتمل أن تلعب دورا هاما في التأثير على قرارات الناس المتعلقة بالمغادرة أو البقاء، وكذلك أين يذهبون مرة واحدة إذا ما قرروا مغادرة البلاد. وأفادت أيضا الدراسات التي أجريت على المستوى الجزئي أنه فيما ما وراء العنف، هناك أهمية للعوامل السوسيواقتصادية في التأثير على قرارات الأفراد نحو الفرار من عدمه. وفي دراسة أجريت على كولومبيا، وجد إنجل وإيبانز Engel and Ibanez في سنة 2007 أن أرجحية مغادرة الأشخاص الذين يمتلكون أراض كانت أقل بالمقارنة مع أولئك الذين تنعدم لديهم الفرص الاقتصادية في المجتمع الأصلي.²³ وبالرجوع إلى تحليل حالة إقليم أتشيه Aceh، استنتج سزيكا وكيسكاتوس Czaika و-KIS Katos في سنة 2009 أنه خلال الصراع يميل الناس للانتقال من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية حيث الفرصة الاقتصادية متاحة.²⁴ وعلى الرغم من أن بعض الدراسات عبر الوطنية قد وجدت وجود ارتباط سلبي بين الأوضاع الاقتصادية في بلد المنشأ وعدد المهاجرين قسرا، إلا أنها استخدمت فقط مقاييس مثل الناتج المحلي الإجمالي أو معدل الدخل الفردي للفرد ونصيب الفرد من استهلاك الطاقة، وتمثل الدراسات حول أتشيه وكولومبيا المشار إليهما أعلاه الاستثناء الوحيد. وتبين هذه الدراسات أن الناس يميلون إلى البقاء عندما تكون تكلفة الفرصة البديلة للفرار قياسا بالفرص الاقتصادية الضائعة في مكان المنشأ تفوق التهديد البدني في الحياة.

3- الشبكات الاجتماعية

تميل الأبحاث الحالية في مجال الهجرة القسرية إلى إتباع حجتين في شرح العلاقة بين الشبكات الاجتماعية والهجرة القسرية. الفئة الأولى من العلماء تقول إن النزوح الذي جرى في الماضي يؤدي إلى المزيد من النزوح في الوقت الحاضر أو في المستقبل، أما الفئة الثانية فتجادل بأن الهجرة تنشئ شبكة بين الناس الذين غادروا والذين عادوا إلى المكان الأول. وتعمل وظائف الشبكة كوسيلة للاتصال وتخفف من تكلفة الهجرة بالنسبة للمهاجرين الجدد، وبالتالي تحملهم على المزيد من قرارات النزوح. والمنطق هنا بسيط: إن الناس الذين ارتحلوا في الماضي ينقلون المعلومات عن رحلاتهم والوجهة المقصودة لأصدقائهم والعائلات الموجودة في الوطن، ويقوم الأهل والأصدقاء بتغذية المعلومات في معادلة القرار الخاصة بالبقاء أو المغادرة، وعندما يميزون ما إذا كانت المخاطر المرتبطة بالفرار أقل أو أكثر من البقاء. واستخدام شميدل مقياس لشبكة عبر الحدود بين الجماعات

الهجرة القسرية: إطار نظري لتحليل الأسباب والتداعيات د. شاعة محمد

الإثنية انطلاقاً من الأقليات في مجموعة بيانات المخاطر لاختبار حجة الشبكة، وكانت النتائج غير هامة في التنبؤ بالارتحال. وأكدت بعض البحوث على أن الهجرة الماضية تمزق المجتمعات وترفع كلفة البقاء، وبالتالي تؤدي إلى المزيد من الهجرة القسرية.

وقام إدواردز Edwards في 2009 بتطوير نموذج حسابي لشرح الآلية التي يمكن من خلالها للمعلومات أن تشارك بين الأفراد المقدمين على هذه الحركة، وكيف يمكن لتدفق المعلومات أن يؤثر في خيارات الناس. وأكد أن مجريات الصراع عادة ما تقود إلى النزوح، وبشكل أكثر دقة، فإن المعلومات حول الصراع هي التي تدفع نحو النزوح، وتوفر بعض الأحداث العظة للأفراد التي تنتقل إلى أشخاص آخرين، ومن ثم معالجة المعلومات والتقرير أولاً بشأن الفرار ثم أين الفرار²⁵، وإن فعل الانتقال ومعالجة المعلومات عن التهديد على المستوى المجتمعي أمر بالغ الأهمية لفهم قرارات الهجرة القسرية. وفي حين أسهمت هذه الدراسة إسهاماً كبيراً في فهمنا لدور الشبكات في تفسير سلوك الارتحال، فإن الرؤى من خلال النموذج يمكن أيضاً أن تنطبق على فهم دور الشبكات الاجتماعية في السماح للأفراد بالبقاء في منازلهم، ويمكن للمعلومات التي ترسل بواسطة الشبكات الاجتماعية أن تلعب دوراً حاسماً في التأثير على اختيارات الأفراد بشأن الفرار أو البقاء.

والحجة الثانية فيما يتعلق بالعلاقة بين الشبكات والهجرة القسرية هو أن الناس يهتمون بمكان ولادتهم وأنسبائهم الشخصيين، وبالتالي، فإنهم يطورون بديلاً لآليات التصدي بالبقاء بدلاً من اتخاذ قرار الفرار. ويقدم التواصل من خلال المنظمات الجماعية والمجتمعية إحدى آليات هذا البديل، ووفقاً لهذه الحجة، يعيد الصراع تكوين المجتمعات، ويغير أدوار الشبكات الاجتماعية القائمة، ويخلق أخرى جديدة، وهذا ما يتيح لبعض الأفراد البقاء في المقام الأول. وبناءً على حجة مركزية الخيار، يصرح بعض الباحثين بأن هناك تفاوتاً في مستوى ارتباط الفرد بالموطن، وأن أولئك الذين بقوا خلال الفترة الأولى من الصدمة هم أقل احتمالاً للفرار من البداية. ويبرهن البعض على أن هذا الاختلاف في الارتباط هو وظيفة عدد من المتغيرات بما في ذلك مستوى العنف، والفرص الاقتصادية، والجدور الاجتماعية الموجودة من قبل. ويفر الأفراد عندما تنخفض فائدة البقاء في المنزل وتكون أقل من عتبة معينة، والتي تجعل الفرد يهرب بدلاً من البقاء، وتسمى كذلك عند الدارسين بـ "نقطة التحفظ" Reservation point²⁶. هذه النقطة هي التي عندها يتم إدراك المخاطر التي تفوق الارتباط بالديار، وتأثير الاختيار الذاتي هذا

يعوض الشبكة وأثار التمزق الاجتماعي. ولهذا تعتبر هذه الحجة مفيدة جدا في فهم لماذا يبقى بعض الأفراد بينما يغادر البعض الآخر، ولكن السؤال الأهم في هذه الدراسة هو ما الذي يجعل البقاء بالنسبة لأولئك الأفراد ممكنا ويقومون به في المقام الأول؟ وحدد وود Wood في سنة 2008 ستة عمليات اجتماعية لزمّن الحرب التي تحول الشبكات الاجتماعية إلى مجموعة متنوعة من الطرق، بما في ذلك خلق أشخاص جدد وتغيير الدور المتعلق بوجود الأشخاص، وفي بعض الحالات، تعزز الحرب الأهلية دور الشبكات الاجتماعية القائمة، وتمكن بعض الأفراد من التعامل مع ظروفهم والبقاء بينما يجبر الآخرون على المغادرة.²⁷

4- العوامل الفيزيائية

تلعب المميزات الجغرافية مثل التضاريس الجبلية، وكذلك البنية التحتية مثل الطرق والجسور، دورا هاما في التأثير على قرارات الأفراد للتحرك. وتسرد المفوضية الأممية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR العوامل التالية كعقبات تعترض عملية الارتحال: عدم معرفة الطريق، وعدم وجود ما يكفي من المال لدفع الأجرة، وسوء الأوضاع الأمنية على طول الطريق، والظروف المناخية المعاكسة، والتضاريس السالكة، والحدود المغلقة، وهناك أمور أخرى. والملاحظ أن هذه العوامل لوحدها لا تسبب الهجرة القسرية، ولكنها تؤثر على عملية صنع قرارات الأفراد الذين يتشاركون سلوك الارتحال. وفي التحليل الذي أنجزه شميدل سنة 1997 حول أسباب الهجرة القسرية، اختبر تأثير الأفراد الميسرين للارتحال قياسا بعدد من البلدان التي تتشارك الحدود، فضلا عن تأثير العقبات التي تقاس بوجود أو عدم وجود الجبال والغابات والصحاري والجزر، وفي كلا النوعين من الميسرين لم يتم العثور على شيء في توقع تدفق اللاجئين. وذكرت مور وشيلمان في 2006²⁸ أن تكاليف المعاملات Transaction costs التي تقاس بالمسافة والتضاريس لا تؤثر سلبا على قرارات الإزاحة، وعليه يرفض الباحثان فرضية أن تكلفة المعاملات ستمنع الناس من الفرار.

وقام سزيكا وكيس كاتوس في 2009 باستخدام مقياس وجود/عدم وجود حافلة أو محطة القطار والمطار أو ميناء بحري في قرية، لقياس تكاليف النقل. ووجد أدلة مختلطة في دعم الحجة القائلة بأن تكاليف النقل تلعب دورا في التأثير على قرارات التهجير. وفي دراسة الحرب الأهلية في نيبال، وظّف مرشيد وغاتس Murshed and

الهجرة القسرية: إطار نظري لتحليل الأسباب والتداعيات د. شاعة محمد

Gates في 2005 التضاريس الجبلية وكثافة الطرق للتنبؤ بتأثير شدة الصراع في جميع أنحاء البلاد، ففي حين لم تتوفر الأدلة في دعم الحجة القائلة بأن المناطق ذات التضاريس الوعرة هي أكثر عرضة للعنف، فإن كثافة الطرق تنبئ عن كثافة أقل من الصراع، وقد يكون هذا لأن توافر الطرق جعلت فرار الناس ممكناً، أو أن قوات أمن الدولة تكون قادرة على حماية المدنيين.²⁹

ثالثاً: تداعيات الهجرة القسرية: الفضاء الأورومتوسطي كنموذج إمبريقي للتحليل

يترتب عن الهجرة نتائج كثيرة تمس جوانب الحياة بأسرها، سواء تعلق الأمر بالعلاقات البينية بين دول الجوار، أو الدول المستقبلية والمضيئة للمهاجرين القسريين. وقد تبين أن التكاليف المادية والإنسانية التي التي نجمت عن تصاعد ظاهرة الهجرة القسرية تفرض التزامات ومسؤولية مشتركة تعجز دول كثيرة عن الإيفاء بها. وبالتركيز مثلاً على وضعية تزايد أعداد اللاجئين في الفضاء الأورومتوسطي، تبرز المنطقة العربية بمثابة "المصدر وكذا المستضيف الأول للمهجرين قسراً حيث تقع فيه ثلث النزاعات التي أسفرت عن النزوح واللجوء على مستوى العالم"،³⁰ فضلاً عن الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية والمشكلات الاجتماعية ذات الطابع الاقتصادي أو السياسي.

1- التداعيات السياسية والأمنية

هناك أعباء سياسية وأمنية للهجرة القسرية على دول الأصل وعلى الدول المستقبلية، فضلاً عن مسألة تنظيمها وإدارتها والتعامل معها. وقد حدث تحول في نمط تفكير المجتمعات الأوروبية بعد أحداث 11 سبتمبر، وتفجيرات مدريد ولندن وانتفاضات الضواحي في باريس وتفجيرات بروكسل، حيث رسمت صورة نمطية جد سلبية لدى الأوروبيين عن العرب خاصة والمسلمين عامة، فأصبحت الدول العربية والإسلامية متهمة ومسؤولة عن توليد ونشر المخاطر الإرهابية. وانجر عن ترسيخ فكرة العربي المتطرف والإرهابي لدى الكثير من الغربيين تزايد نشاط التيارات اليمينية المتطرفة المناادية بطرد المهاجرين وتحميلهم مسؤولية المأسي الاجتماعية من بطالة وانحراف وجرائم، ولم تعد بعض الدوائر السياسية والإعلامية تفصل بين قضايا الإرهاب والهجرة، وتم الخلط بين الانشغالات الأمنية ومسألة حقوق الإنسان. وقادت هذه الوضعية المستجدة إلى إحداث سلسلة من التعديلات المؤسسية والتشريعية على المستويين الوطني والإقليمي للحد من الهجرة، لا سيما عندما تثار قضية الهجرة من

الهجرة القسرية: إطار نظري لتحليل الأسباب والتداعيات د. شاعة محمد

المناطق العربية والإسلامية، وجرى تبعا لذلك تسييس الهجرة، وتحولت سياسات الهجرة الأوروبية من إلى التركيز على الهجرة الانتقائية Selective migration بدلا عن مراعاة الظروف الإنسانية واحترام القيم الليبرالية. ولهذا اتضح أن "حصاد التعاون الأورومتوسطي كان هزيباً، بعد أن سيطر هاجس الأمن على سياسات الهجرة، وتقلص بذلك سقف التعاون الاقتصادي الذي كانت تلح عليه عملية برشلونة، إلى سقف التعاون الأمني، مما يستوجب مستقبلاً العمل على إدماج الهجرة العربية في سلة المصالح المتبادلة مع الاتحاد الأوروبي، وحماية المهاجرين وحقوقهم طبقاً للقوانين الأوروبية".³¹

وتنظر الدول الأوروبية إلى الهجرة من زاوية أمنية، لأن الجالية المهاجرة تنزع إلى الحفاظ على علاقات قوية مع البلد الأصلي، ويمكن أن يجد الاضطراب وعدم الاستقرار في تلك المجتمعات تعبيراً لها داخل المهاجرين أيضاً، مما يخلق مشاكل خارجية داخل البلد المضيف. لهذا فإن عدم الاستقرار في الجزائر يمتد إلى الجالية الجزائرية في فرنسا، ويتعين على الدولتين أحياناً أن تأخذاً هذا العامل في صنع قرارات السياسة الخارجية للبلدين.

في بعض الأحيان يشارك المهاجرون في أنشطة سياسية تخلف آثاراً جمة على الوطن الأصلي والبلد المضيف، حيث تحاول التأثير في مجريات الأحداث الجارية في موطنها الذي تعرضت فيه إلى التهجير القسري، ويمكن أن يشمل هذا أدوات اقتصادية أو سياسية أو عسكرية.³² وهذا ما تقوم به مثلاً الجالية السورية التي توجهت نحو الدول الأوروبية بعد الأحداث التي عرفتها سوريا بدءاً من سنة 2011، وهي تشارك أيضاً في تعبئة الرأي العام الدولي ضد النظام السوري، ولكن هذا لا يمنع أن تستخدم الحكومات المضيئة الجاليات المهاجرة لتحقيق أهدافها والضغط على سلطات البلد الأصلي لتحقيق بعض الامتيازات.

2- التداعيات الاقتصادية

يختلف المهاجرون في بضعة جوانب مهمة عن السكان الأصليين في أوروبا، وغالبا ما يفترقون إلى المواطنين في البلد المضيف، في حين أنهم كانوا كانوا أعضاء أكثريات في بلدانهم الأصلية. وفي العديد من الحالات يستقر المهاجرون مؤقتاً في البلد المضيف على الضد من السكان الأصليين، ويميل العمال المهاجرون إلى أن يكونوا موحدين في النظام الرأسمالي للإنتاج والاستهلاك، بما أنهم يصلون في العادة كعمال مأجورين متوقعين.³³

إن التغيرات في أسواق العمل كانت ولا تزال ذرائعية بخلق الأقليات المهاجرة الدائمة في أوروبا، وقد درست علاقاتهم مع الجماعات المهيمنة بدرجة كبيرة، خاصة من

الهجرة القسرية: إطار نظري لتحليل الأسباب والتداعيات د. شاعة محمد

طرف علماء الاجتماع كعلاقات تميزت بالقوة غير المتساوية والهيمنة الاقتصادية والسياسية والثقافية، وجادلت الدراسات التي استلهمت الفكر الماركسي على أن التمييز العرقي في المجتمعات الصناعية مشروط بالعلاقات الطبقية في تلك المجتمعات، وتميل الجماعات المهاجرة في المجتمعات الأوروبية إلى أن تحتل مناصب دنيا في تقسيم العمل، وصار ينظر إليها كقوة عمل احتياطية والتي جلبت عندما كان هناك طلب للعمل. وبسبب الإهمال الذي تتعرض له تنشأ الصراعات بين المهاجرين والطبقات العاملة المحلية، وتأخذ أحيانا شكل العنصرية والشغب.³⁴

وتعود التداعيات الاقتصادية لتأمين إغاثات غذائية وصحية وملاجئ آمنة وتعليم ومراكز خدمية لأسر وأطفال للاجئين، ويعد تدهور الحالة الاقتصادية للاجئين أحد العوامل الأساسية التي تساهم في تفاقم معاناة اللاجئين بصورة عامة واللجاننات بصورة خاصة، مما يجعله عرضة للاتجار بهم أو الإكراه على توقيع عقود عمل تحرمهم من أبسط الحقوق الأساسية مثل الحق في حرية الحركة. فاللاجئون في محاولتهم للبحث عن مكان آمن للعيش قد يضطرون للتعامل مع عصابات التهريب وقد يقعون في أيدي تجار البشر مثلهم مثل المهاجرين الراغبين في الهجرة بطرق غير شرعية مما يخلق ما يسمى بـ "تدفقات الهجرة المختلطة". وتشكل تحركات الأعداد المتزايدة من اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين من المنطقة العربية الذين يلجئون إلى الرحلات البحرية الخطيرة في المتوسط معرضين حياتهم للخطر مصدر قلق متزايد وخصوصاً بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي.³⁵

والهدف الرئيسي منها أن تكون الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي انتقائية، تركز على العمالة عالية المهارة، مع فرض قيود أكثر تشدداً لمواجهة الهجرة غير الشرعية، والتوسع في إعادتهم إلى بلدانهم، وعدم تقنين أوضاعهم على نحو ما حدث في أسبانيا عام 2005، على أساس أن هذه السياسة تشجع على جذب المزيد من المهاجرين غير القانونيين، وأصبح الشعار السائد في الاتحاد الأوروبي هو "إقامة الأسوار بين الجيران، يجعل منهم جيرانا طبيين"، على نسق ما قامت به الولايات المتحدة من تشييد لجدار مانع للهجرة بينها وبين المكسيك.

وترجع ظاهرة الهجرة غير القانونية إلى الاتحاد الأوروبي وغيرها في جانب كبير منها إلى تزايد الفقر ومحدودية فرص العمل، وضعف الاستثمار المنتج، وتراجع إمكانات الدول في توفير التكامل الاجتماعي والاقتصادي، لاسيما لشرائح الشباب المتخرج من الجامعات

الهجرة القسرية: إطار نظري لتحليل الأسباب والتداعيات د. شاعة محمد

ومعاهد التدريب، مما يدفع بهؤلاء الشباب إلى الشعور بالتمييز والإقصاء واليأس في بلدانهم، الأمر الذي يضطرهم للبحث عن فرص عمل في البلدان الأوروبية، ولو كلفهم ذلك حياتهم.³⁶

3- التداعيات الاجتماعية

هناك أعباء اجتماعية تفرضها حالة اللاجئين وكيفية اندماجهم وتعاطيهم مع ظروفهم الجديدة وسكان المناطق والبلدان المضيفة. وللتهجير القسري تداعيات كبيرة على الأسرة نفسها من تشريد واضطهاد، وما يترتب عليه من آثار نفسية خاصة لدى فقدان الوالدين أو أحدهما أو التعرض للتعنيف أو الاعتقال أو الملاحقة، وفي بعض الأحيان خلال رحلة اللجوء إلى بلد آخر أو حتى في حالات النزوح ضمن البلد الواحد، وما يتبع ذلك من عدم الاستقرار والافتقار إلى الخصوصية في مخيمات اللاجئين، بالإضافة إلى الأعباء الأخرى المتمثلة في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسرة. وإن كانت جميع فئات المجتمع تتأثر سلباً بالحروب والنزاعات المسلحة والكوارث فإن للنساء والأطفال النصيب الأكبر من ذلك، حيث تعد شريحة النساء والأطفال الأكبر والأكثر ضعفاً وهشاشة، ووفقاً للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR تشكل النساء والفتيات حوالي 50% من أي مجموعة من اللاجئين أو النازحين، ويشكل الأطفال حوالي نصف الأشخاص النازحين قسراً في العالم.³⁷

الخاتمة

تستدعي الحاجة العلمية البحثية المعاصرة ضرورة تطوير نظرية ملائمة حول مفهوم الهجرة القسرية وأسبابها وتداعياتها المختلفة، بحيث تكون نظرية شاملة وملمة بجميع المتغيرات التفسيرية الداخلية والخارجية، ويجب تجنب تركيز الاهتمام فقط على المستويين الوطني والدولي، فالمستوى ما دون الوطني يتضمن كذلك توليفة من المتغيرات التي بإمكانها أن تشارك مع بقية المتغيرات في إطار مقارنة تركيبية تقاطعية.

وهكذا فإن المتطلبات التحليلية لظاهرة الهجرة القسرية تتطلب الاستعانة المزدوجة بمنهج التحليل الكلي ومنهج التحليل الجزئي، بهدف تقديم تفسيرات متعددة المستويات ومتعددة الأسباب، والملاحظ هو توفر أدبيات كثيرة تناولت مسألة الهجرة القسرية، ووفرت بذلك كمية معتبرة من المعلومات والمعطيات والتفسيرات، ولكن الأهم هو الاشتغال على تصنيف العوامل والقضايا المركزية المتحكمة في أبعاد الهجرة القسرية.

إن الهجرة القسرية باتت واحدة من القضايا الأساسية التي تشغل فواعل السياسة العالمية، وأكدت على نهاية الفرز بين المجال الوطني والمجال الدولي، فالعلاقة بين المجالين متبادلة ومشابكة في عالم معولم، وطرق تعديلها أو معالجتها تحتاج إلى تضافر جهود الجميع. ولهذا ليس من المستغرب أن تلقي ظاهرة الهجرة القسرية بانعكاساتها على العلاقات العربية الأوربية، لأنها تأتي كاستجابة لمجموعة من المحددات السياسية الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، والتي تنبع من الصعيدين الداخلي والخارجي للطرفين. وعليه، إن التفكير والعمل بهذه الطريقة يتيح فرصة تطبيق مخرجات التحليل على حالات التهجير القسري التي تشهدها مناطق كثيرة من العالم في الفترة الراهنة.

قائمة الهوامش

¹ - سيتا بالي، "الهجرة واللاجئون"، في برنان وايت وآخرون، قضايا في السياسة العالمية. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص ص 227-228.

² - Philippe BIES, "Forced migration: a new challenge", Report1, Committee on Migration, Refugees and Displaced Persons. Coucil of Europe, 12 February 2016, P 4.

³ - لمزيد من الشرح بخصوص مفهوم الهجرة القسرية وأنواعها وخصائصها. أنظر: حسين كريم حمد الساعدي، "التحليل المكاني للهجرة القسرية الوافدة إلى مدينة الكوت"، كلية التربية /جامعة واسط، بدون سنة نشر، ص ص 257-259.

<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=62000>

⁴ - Susan F. Martin, "Forced migration and the evolving humanitarian regime", New Issues In Refugee Research, Institute for the Study of International Migration, Georgetown University, Washington, DC USA, July 2000, P4.

⁵ - خليل وهدان، "الهجرة القسرية".

<http://www.pen-sy.com/d/modules.php?name=News&file=article&sid=11498>

⁶ - نفس المرجع.

⁷ - Susan F. Martin, Op.cit. P4.

⁸ - خليل وهدان، مرجع سابق، بدون صفحة.

⁹ - Stephen Castles, "Global Perspectives on Forced Migration", Refugee Studies Centre, University of Oxford, September 2005, PP 2-5.

¹⁰ - Chris Methmann, Visualizing Climate-Refugees: Race, Vulnerability, and Resilience in Global Liberal Politics, International Political Sociology, 8, (2014), PP416—435.

¹¹ - تصریح على لسان أنطونيو جوتيريس في "الاجتماع الحكومي الدولي على المستوى الوزاري للاحتفال بالذكرى 60 لاتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين والذكرى 50 لاتفاقية عام 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية"، ديسمبر/كانون الأول 2011. بدون صفحة. أنظر: جاك ماك آدم، "مفهوم هجرة الأزمات"، نشرة الهجرة القسرية، العدد45، مارس 2014، ص 10.

http://www.fmreview.org/ar/crisis/mcadam.html#_edn2

¹² - نفس المرجع، نفس الصفحة.

¹³ - Prakash Adhikari, "The Plight of the Forgotten Ones : Civil War and Forced Migration", International Studies Quarterly, (2012) 56, P 591.

¹⁴- Schmeidl, Susanne. "Exploring the Causes of Forced Migration: A Pooled Time-Series Analysis, 1971–1990". *Social Science Quarterly*, 78 (2), 1997, PP284–308.

¹⁵- Davenport, Christian A., Will H. Moore, and Steven C. Poe. "Sometimes You Just ave to Leave: Domestic Threats and Forced Migration", 1964-1989, *International Interaction*, 29, 2003, PP 27–55.

¹⁶- Moore, Will H., and Stephen M. Shellman. "Fear of Persecution: Forced Migration, 1952–1995". *Journal of Conflict Resolution*, 48 (5): 2004, PP723–745.

¹⁷- Melander, Erik, and Magnus Oberg. "Time to Go? Duration Dependence in Forced Migration". *International Interactions*, 32, (2), 2006, PP 129–152.

¹⁸- Melander, Erik, and Magnus Oberg. "The Threat of Violence and Forced Migration: Geographical Scope Trumps Intensity of Fighting". *Civil Wars*, 9 (2): 2007, PP156–173.

¹⁹- Melander, Erik, Magnus Oberg, and Jonathan Hall. "Are "New Wars" More Atrocious? Battle Severity, Civilians Killed and Forced Migration Before and After the End of the Cold War". *European Journal of International Relations*, 15 (3), 2009, PP505–536.

²⁰ - Prakash Adhikari, Op.cit. PP591.

²¹ - Ibid. PP591-592.

²² - Ibid. P592.

²³ - idem. Or: Engel, Stefanie, and Ana M. Ibanez, "Displacement due to Violence in Colombia: A Household-Level Analysis". *Economic Development and Cultural Change*, 55 (2), 2007, PP335–365.

²⁴ - Prakash Adhikari, Op.cit.P592. Or: Czaika, Mathias, and Krisztina Kis-Katos. "Civil Conflict and Displacement: Village-Level Determinants of Forced Migration in Aceh". *Journal of Peace Research*, 46 (3), 2009, PP399–418.

²⁵ - Prakash Adhikari, Op.cit.P592.

²⁶ - Prakash Adhikari, Op.cit.P593.

²⁷ - Idem. Or: Wood, Elisabeth Jean. "The Social Processes of Civil War: The Wartime Transformation of Social Networks". *Annual Review of Political Science*, 11, 2008, PP539–561.

²⁸ - Moore, Will H., and Stephen M. Shellman. "Refugee or Internally Displaced Person? To Where Should One Flee?", *Comparative Political Studies*, 39 (5), 2006, PP599–622.

²⁹ - Prakash Adhikari, Op.cit. PP593-594.

³⁰- لبنى عصام عزام، "الهجرة القسرية في المنطقة العربية: نظرة عامة"، المغترب العربي، نشرة غير دورية تصدرها إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة، جامعة الدول العربية، العدد4، خريف 2015، ص3.

³¹- مصطفى عبد العزيز مرسي، "معاناة المهاجرين العرب خارج المنطقة العربية"، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل، الدوحة: 15-16 نوفمبر، 2008، ص ص 3-4.

³²- سيتا بالي، مرجع سابق، ص ص 240-241.

³³- توماس هايلاند إريكسن، العرقية والقومية، وجهة نظر أنثروبولوجية. ترجمة: لاهاي عبد المحسن، سلسلة عالم المعرفة، العدد 393، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر 2012، ص203.

³⁴- نفس المرجع، ص ص 203-204.

³⁵- لبنى عصام عزام، مرجع سابق، ص3.

³⁶- مصطفى عبد العزيز مرسي، مرجع سابق، ص ص 4-5.

³⁷- لبنى عصام عزام، مرجع سابق، ص 3.